

Distr.: General
13 September 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة
الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في انتهاك مباشر لميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه، وفي ازدراء صارخ لمجلس الأمن،
وفي خرق خطير للقانون الإنساني الدولي، تتحدى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في تدابيرها
الاستعمارية غير القانونية وتهديداتها المباشرة بضم الأرض الفلسطينية التي تحتلها عسكرياً منذ أكثر
من ٥٢ عامًا.

وفي أعقاب التهديدات الاستفزازية المتكررة السابقة بضم المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت
بصورة غير قانونية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي تهديداً
آخر دنيئاً. ففي ١٠ أيلول/سبتمبر، وفي سياق الخطاب المحموم لرئيس الوزراء في سياق ترشحه
للاتخابات وشعاراته الرنانة الملتهبة التي أطلقها بلا هوادة ضد دولة فلسطين والشعب الفلسطيني، أعلن
عزمه، في حالة انتخابه، على فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن في الضفة الغربية المحتلة وضمه،
مطلقاً على المنطقة اسم "الحدود الشرقية لإسرائيل".

فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى صامتا أمام هذه التهديدات المباشرة وخطط الاعتداء
الفاضحة. ولا بد من التمسك بالقانون الدولي والدفاع عنه. ويجب تذكير إسرائيل بأنها ليست الحاكم
على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وليس لها مطلقاً أي حقوق سيادية على أرضنا.

فإسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال وهي ملزمة بالالتزامات المنصوص عليها في القانون
الإنساني الدولي، وتحديدًا اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي ما زالت تنتهكها



جميعاً عمداً وبشكل منهجي. وبعد أكثر من ٥٢ عامًا، ليس من المغالاة القول إن هذا الاحتلال الحربي غير قانوني في كل مظهره، إذ إنه لا يوجد ويستمر إلا على أساس الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

وإن محاولات إسرائيل لتغيير ديمغرافية الأرض الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وشكلها وهويتها ومركزها القانوني، بما في ذلك القدس الشرقية، هي محاولات مرفوضة وليس لها أي نتيجة قانونية. ولا تزال تلك الأرض محتلة، وهي حقيقة أكدها تكراراً مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية والمجتمع الدولي ككل تقريباً وبشكل لا لبس فيه. ولم يغير أي شيء هذا الواقع، وجميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتأكيد سيطرتها وولايتها وسيادتها على أرضنا، بما في ذلك التهديدات باستعمارها وضمها والتدابير المتخذة لذلك، غير قانونية وباطلة ولاغية.

فلا يمكن انتهاك الحظر الدولي المفروض على حيازة الأراضي بالقوة. ولا يمكن أن يكون هناك استثناءات. وكان مجلس الأمن في غاية الوضوح بهذا الشأن على مر العقود، ولا تزال قراراته سارية ويجب احترامها. وهذا ما أكدته المجلس من جديد في العديد من قراراته بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٦٥ (١٩٨٠)، و ٤٧٦ (١٩٨٠)، و ٤٧٨ (١٩٨٠)، ومؤخراً القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أكد فيه المجلس على أنه "لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات".

ولكن مما يؤسف له أن الافتقار التاريخي للمساءلة في هذا الصدد مكّن إسرائيل من الإفلات من العقاب وعززه. وإن تقاعس المجتمع الدولي وفشله في تحميل إسرائيل حتى الحد الأدنى من تبعات أفعالها، ناهيك عن فرض جزاءات، على تحديدها الصارخ لمجلس الأمن وانتهاكاتها للقانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب، قد زاد من القناعة الخاطئة للسلطة القائمة بالاحتلال بأنها دولة فوق القانون، ولا تسري عليها القواعد والمعايير الدولية.

وإن القرارات والإجراءات التي اتخذتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة في الآونة الأخيرة - في تجاهل تام للقانون ولقرارات الأمم المتحدة وتوافق الآراء الدولي الطويل الأمد بشأن حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧ - لم تؤد سوى إلى توطيد حصانة إسرائيل من العقاب. والإجراءات المتخذة إزاء القدس الشرقية المحتلة والجولان السوري المحتل أكثر وضوحاً في هذا الصدد. وبالرغم من الإدانة الشديدة على الصعيد العالمي، فإنها الأفعال والدعم الأعمى ورفض القانون الدولي غدت بوضوح المستويات غير المسبوقة التي نشهدها اليوم من الجرائم والشعارات الرنانة والتحريض. وفي الواقع، فإن إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بأنه "سيستمر تطبيق السيادة إلى أن حين إصدار خطة الرئيس [ترامب] السياسية" التي تربط بين المخططين، يثبت إلى أي مدى عززت هذه السياسات نشوء بيئة متساهلة تعتقد فيها إسرائيل أن بإمكانها انتهاك القانون عشوائياً دون أن تتعرض للمساءلة عن ذلك أبداً.

وكل هذا كان على حساب الشعب الفلسطيني، الذي لا يزال محروماً بالقوة من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية والاستقلال؛ وعلى حساب تضائل الاحتمالات في التوصل إلى حل عادل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني؛ وعلى حساب السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وهذه حلقة مفرغة أضرت بمصداقية مجلس الأمن وسلطته وبالنظام الدولي القائم على القواعد. وكما ذكرنا مراراً في قاعة مجلس الأمن، يجب أن نكرر التأكيد على أن قضية فلسطين لا تزال اختباراً حاسماً لصلاحية وفعالية القانون الدولي والنظام الدولي ككل.

لقد حان الوقت لوقف هذا الإفلات من العقاب ووقف هذا الجنون، الذي لا يمكنهما سوى أن يفاهما هذا الصراع المأساوي بالفعل ويؤدي إلى مزيد من المعاناة والخسائر البشرية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف وفقاً لالتزاماته وتوافق الآراء الذي طال أمده بشأن المعايير المتمثلة في التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وفقاً للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. واستمرار التقاعس أمر غير مبرر وغير مقبول وغير معقول.

وقد حان الوقت لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على انتهاكاتها للقانون الدولي. ويجب حشد الإرادة السياسية لتحميلها تبعات مواصلة الازدراء بقرارات الأمم المتحدة وعدم الامتثال لها. فلا يمكن التسامح مع هذه الجرائم والاستفزازات والتحريض التي نشهدها اليوم. وتهديدات إسرائيل الصارخة وخطط الضم تجعل العمل الدولي أكثر إلحاحاً.

ونناشد مجلس الأمن أن يدافع عن قراراته ذات الصلة ويدعمها ويعمل على تنفيذها. ويجب على الدول أيضاً أن تعمل على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها بما يتماشى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي طُلب فيه من جميع الدول صراحةً أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ويجب اتخاذ تدابير جادة وعملية.

ولا يمكن لمجلس الأمن السماح بالتعدي على حظر حيافة الأراضي بالقوة، وهو حجر أساس في النظام القانوني الدولي، ما يؤدي إلى مواصلة التعدي على حقوق الشعوب، وزعزعة استقرار المنطقة، وتفكيك النظام الدولي ومبادئه الأساسية. ولا ينبغي التقليل من الأخطار الناجمة عن هذا الوضع. وندعو إلى إدانة لا لبس فيها لتهديدات إسرائيل وانتهاكاتها وإلى اتخاذ إجراءات فورية وتدابير ملموسة لوضع حد لهذا الإفلات من العقاب. ويمكن لهذا الأسلوب وحده فقط أن يضع حداً لهذا الاحتلال غير القانوني، وأن يضع حداً لهذا الظلم، ويجعل من سلام عادل ودائم حقيقة واقعة.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٧٤ رسالة، التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي إقليم دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (A/ES-10/827-S/2019/717)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة